

عون يكابد لامتصاص الغضب الشعبي باجتماع مع الحكومة

الدفع نحو إعادة ترتيب الأدوار بإبراق رسائل تؤكد علوية الرئيس في هرم السلطة



الرئيس اللبناني ينزل بثقله

دولة الرئيس وغيرهما. هذا أمر غير مقبول، وهناك علاقة تكاملية، ومهمة الإعلامى إيصال الواقع الحقيقي للناس.

وانشاء تطرقة عن المخرجات، التي تدفع إلى حل الأزمة الاقتصادية، قال عون "لدى لبنان القدرة على تجاوز هذه الأزمة، الأمر يحتاج إلى بعض الهدوء، فنحن نملك إمكانيات كبيرة للخروج من الأزمة.

وقال بشار من يتهمون ببت الفوضى "لا علم لي، لكن المؤكد أنه ليس الإعلام، وهناك وزراء ونواب يدلون بتصريحات سلبية عن الأوضاع، وهذا أمر تم طرحه في مجلس الوزراء وقد أكده دولة الرئيس".

إصلاحات جذرية تؤدي إلى استقرار اقتصادي ومالي. وهذا أصلا ما يناهز به كل الأفرقاء في المجلس، وهذا السبب الذي تجتمع من أجله لجنة الإصلاحات بشكل يومي وأكثر من مرة أحيانا".

وأقر الرئيس اللبناني بأن الإعلام ينقل ما يقوله السياسيون ولا ذنب عليه في ذلك، لكن هناك أمرا آخر حيث يجتهد بعض الإعلاميين في تحليل الوضع الاقتصادي والمالي بما يؤثر سلبا على الوضع العام.

وأكد أن هؤلاء الإعلاميين ليسوا خبراء اقتصاديين أو ماليين، ويكتفون أمورا من شأنها إلحاق الضرر بالوضع النقدي والاقتصادي للبلد، إضافة إلى شتم المسؤولين من فخامة الرئيس أو

منها بالمقامات، لاسيما مقام رئيس الجمهورية والوزراء.

وحاول عون، خلال الاجتماع، درء كل ما أشيع عن تصوراته لحل الأزمة، وعلى رأسها ما تناقلته وسائل الإعلام عن أن رحيل الحكومة الحالية هو الحل الأمثل لخفت صوت الاحتجاجات.

وعقدت في ما بعد جلسة لجنة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بمقر الحكومة لاستكمال مناقشة ما تمت المباشرة به في موضوع الإصلاحات.

وأكد عون، بشأن إصرار "القوات اللبنانية" وال"تيار الوطني الحر"، أنه لا موازنة إلا ضمن إصلاحات في تأكيد القوات والتيار الوطني الحر بشكل خاص يؤكد ضرورة تضمين الموازنة

البنود المدرجة على جدول الأعمال لخفت حدة الاحتجاجات.

وقال وزير الإعلام اللبناني عقب نهاية الاجتماع لقد "أكد رئيس الجمهورية في بداية الجلسة احترامه مبدأ الحريات وحرية الصحافة والتعبير من ضمن القانون والدستور، الذي ينص على المحافظة على الدولة وهيبتها ومقام الرئاسة والاستقرار النقدي والمالي وعدم الخوض في سجالات تفهم على أنها تقويض لمصلحة الدولة المالية والتقدي.

وأضافت أن الطبقة السياسية اللبنانية تتابع بقلق انفجار الشارع في العراق وما يمكن ما يسببه من عدوى في لبنان بسبب تقارب ظروف النظامين السياسيين، إن لجهة المحاصصة الطائفية أو لجهة النفوذ الذي تمتلكه إيران داخل البلدين.

والتقى الرئيس اللبناني قبل اجتماعه بالوزراء رئيس الحكومة سعد الحريري، وتباحث الطرفان في أهم

دفع الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس، لامتصاص الغضب الشعبي المتصاعد في لبنان ضد الطبقة السياسية في البلاد برمتها، وذلك في محاولة لخفت صوت الاحتجاجات المتتخضة عما يعرف بأزمة الدولار. واجتمع عون بطاقم حكومة سعد الحريري مبرقا رسائل حمالة لشعارات سياسية متعددة الأبعاد كانت موجة للوزراء وللإعلام وكذلك للمتابعين، سعيا منه إلى تأكيد أن الرئاسة هي الهيكل الرئيسي والأعلى في هرم السلطة.

بيروت - نزلت الرئاسة اللبنانية الخميس، بقيادة ميشال عون بكامل ثقلها لامتصاص الغضب الشعبي الذي أفرزته، الأحد الماضي، احتجاجات الآلاف من اللبنانيين عقب اندلاع ما يسمى أزمة الدولار.

واعتبر مراقبون أن الرئيس عون يسعى إلى بعث رسائل تعيد تأكيد دوره الأول على رأس الدولة بعد التصريحات التي أدلى بها إثر عودته من نيويورك، والتي حصل فيها حاكم مصرف لبنان وزير المالية مسؤولة أزمة الدولار التي عرفتها البلاد.

وأضاف هؤلاء أن عون أراد من خلال كلامه داخل مجلس الوزراء إظهار دوره كمرقب وموجه لأعمال الحكومة دون أن يؤدي الأمر إلى الاصطدام بالحكومة ورئيسها على النحو الذي تم توقعه قبل ذلك.

ورأت مصادر حكومية أن عون لا يريد التصادم مع رئيس الحكومة، بعد تسريبات قالت إن الحريري اشتكى للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون العراقيل التي يضعها فريق عون وزير الخارجية جبران باسيل أمام تفعيل بعض الملفات لاسيما ملف الكهرباء، فيما تحدثت تسريبات أخرى ع أن عون اتهم الحريري أثناء لقائه بماركرون في نيويورك بالكسل.

ورأت مصادر برلمانية أن الحكومة المتجمعة برئاسة عون أرادت إظهار تضامن داخلي وإطلاق أجواء استيعابية تهدئ من غضب الشارع اللبناني الذي أطلق الإشارات الأولى لحراكه الأحد الماضي.

وأضافت أن الطبقة السياسية اللبنانية تتابع بقلق انفجار الشارع في العراق وما يمكن ما يسببه من عدوى في لبنان بسبب تقارب ظروف النظامين السياسيين، إن لجهة المحاصصة الطائفية أو لجهة النفوذ الذي تمتلكه إيران داخل البلدين.

والتقى الرئيس اللبناني قبل اجتماعه بالوزراء رئيس الحكومة سعد الحريري، وتباحث الطرفان في أهم

دفع الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس، لامتصاص الغضب الشعبي المتصاعد في لبنان ضد الطبقة السياسية في البلاد برمتها، وذلك في محاولة لخفت صوت الاحتجاجات المتتخضة عما يعرف بأزمة الدولار. واجتمع عون بطاقم حكومة سعد الحريري مبرقا رسائل حمالة لشعارات سياسية متعددة الأبعاد كانت موجة للوزراء وللإعلام وكذلك للمتابعين، سعيا منه إلى تأكيد أن الرئاسة هي الهيكل الرئيسي والأعلى في هرم السلطة.

بيروت - نزلت الرئاسة اللبنانية الخميس، بقيادة ميشال عون بكامل ثقلها لامتصاص الغضب الشعبي الذي أفرزته، الأحد الماضي، احتجاجات الآلاف من اللبنانيين عقب اندلاع ما يسمى أزمة الدولار.

واعتبر مراقبون أن الرئيس عون يسعى إلى بعث رسائل تعيد تأكيد دوره الأول على رأس الدولة بعد التصريحات التي أدلى بها إثر عودته من نيويورك، والتي حصل فيها حاكم مصرف لبنان وزير المالية مسؤولة أزمة الدولار التي عرفتها البلاد.

وأضاف هؤلاء أن عون أراد من خلال كلامه داخل مجلس الوزراء إظهار دوره كمرقب وموجه لأعمال الحكومة دون أن يؤدي الأمر إلى الاصطدام بالحكومة ورئيسها على النحو الذي تم توقعه قبل ذلك.

ورأت مصادر حكومية أن عون لا يريد التصادم مع رئيس الحكومة، بعد تسريبات قالت إن الحريري اشتكى للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون العراقيل التي يضعها فريق عون وزير الخارجية جبران باسيل أمام تفعيل بعض الملفات لاسيما ملف الكهرباء، فيما تحدثت تسريبات أخرى ع أن عون اتهم الحريري أثناء لقائه بماركرون في نيويورك بالكسل.

ورأت مصادر برلمانية أن الحكومة المتجمعة برئاسة عون أرادت إظهار تضامن داخلي وإطلاق أجواء استيعابية تهدئ من غضب الشارع اللبناني الذي أطلق الإشارات الأولى لحراكه الأحد الماضي.

وأضافت أن الطبقة السياسية اللبنانية تتابع بقلق انفجار الشارع في العراق وما يمكن ما يسببه من عدوى في لبنان بسبب تقارب ظروف النظامين السياسيين، إن لجهة المحاصصة الطائفية أو لجهة النفوذ الذي تمتلكه إيران داخل البلدين.

والتقى الرئيس اللبناني قبل اجتماعه بالوزراء رئيس الحكومة سعد الحريري، وتباحث الطرفان في أهم

عون يبعث رسائل تعيد تأكيد دوره على رأس الدولة بعد التصريحات التي حمل فيها حاكم مصرف لبنان أزمة الدولار

ودعا عون إلى "أن يمارس كل مسؤول صلاحياته، وإذا أخطأ لا بد من محاسبته وفقا للأصول والقواعد القانونية". وعلى الوزراء، حسب قوله، "تحمل مسؤولياتكم والدفاع عن الحكومة وشرح ما تقومون به للمواطنين ليكونوا على بينة ولا يستمعون للشائعات التي تطلق من

تجاهل فتح لمبادرة الفصائل الفلسطينية يُعدم فرص نجاحها

وضيف إبراهيم "الانقسام يضرب عميقا في جذور الفلسطينيين فهو يمتد منذ نحو 12 عاما، وليس من السهل القضاء عليه بمثل هذه المبادرة التي ترتكز إلى الاتفاقيات السابقة التي لم تنجح أصلا في تحقيق المصالحة".

ويتابع "حماس قبلت بالمبادرة ورحبت بها، إلا أن فتح ردت، وإن كان بشكل غير رسمي، بعدم قبول المبادرة، وهذا مؤثر مبدئي على فشلها".

ويعتقد إبراهيم أن عدم امتلاك الفصائل الفلسطينية القوة والقدرة الكافية، للتأثير على حركتي "حماس" و"فتح"، والزاهما بتنفيذ المبادرة لإنهاء الانقسام، مؤثر آخر على أن فرص نجاح المبادرة تكاد تكون معدومة، ويشدد على ضرورة أن تبدل الفصائل جهودا كبيرة لتحصل على ثقة الشعب الفلسطيني وتحشده إلى جانبها، لتتمكن من التحرك بشكل أكثر قوة وتنجح في تحقيق المصالحة الوطنية.

ويقول "دون توافق وطني حقيقي ودون إدراك أن القضية الفلسطينية تمر بتراجع خطير، وأن إسرائيل والولايات المتحدة يعملان على تصفية قضيتنا، ودون أن يكون هناك ضغط جماهيري، فإن المصالحة لن تنجح".

ويؤكد ضرورة وجود "إرادة فلسطينية حقيقية من حماس وفتح وجميع المستويات السياسية لإنهاء الانقسام".

ويرى الكاتب السياسي فايز أبو شمالة، أن مصير المبادرة سيكون مثل بقية اتفاقيات إنهاء الانقسام الموقعة سابقا، في إشارة إلى فشلها بتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

غزة - يتواصل في فلسطين الجدل الذي يحوم حول مبادرة 8 فصائل لتحقيق المصالحة، خاصة أن حركة فتح، المكون الأساسي في البلاد، لم يتفاعل بعد مع الملف المطروح بذاتها إلى طرح ملف الانتخابات التشريعية على طاولة المفاوضات مع حركة حماس.

وأعلنت 8 فصائل فلسطينية مبادرة لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية في محاولة منها لتحريك المياه الراكدة في هذا الملف، الذي أنهكت تبعاته الفلسطينيين، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، على مدار 12 عاما.

وتتكون المبادرة من 4 بنود، تؤكد ضرورة اعتبار اتفاقيات المصالحة السابقة مرجعية لإنهاء الانقسام، وتطالب بعقد اجتماع للجنة تفعيل منظمة التحرير، واعتبرت أن المرحلة الممتدة ما بين أكتوبر 2019، ويوليو 2020، مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة.

وأكد البند الأخير في الرؤية ضرورة إجراء انتخابات شاملة تشريعية ورئاسية ومجلس وطني منتصف عام 2020.

ولم يصدر رد رسمي من حركة "فتح" على المبادرة، لكن البعض من قادتها، من بينهم عزام الأحمد مسؤول ملف المصالحة، قالوا في تصريحات صحافية منفصلة، إنها "غير ضرورية، وعلى حركة حماس تنفيذ اتفاقية المصالحة الأخيرة"، في إشارة إلى الاتفاقية الموقعة عام 2017 في العاصمة المصرية.

ويقول الكاتب السياسي مصطفى إبراهيم إن من الواضح أن إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة ليس سهلا.

ولا يمكن تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية إلا من خلال اتفاق وطني حقيقي، وهذا أمر تم طرحه في مجلس الوزراء وقد أكده دولة الرئيس".

احتقان معلمي الأردن يتسرب إلى الشارع

سنويا، فقررت منحهم علاوة شهرية تتراوح بين 24 ديناراً (حوالي 34 دولاراً) و 31 ديناراً (حوالي 44 دولاراً).

نحو ثلاثة آلاف شخص يعترضون أمام مبنى النقابات المهنية دعما لمطالب المعلمين الذين ينفذون إضرابا عن العمل

إلا أن المعلمين يصرون على علاوة 50 بالمائة على راتبهم الأساسي في بلد يبلغ معدل الأجور الشهرية فيه نحو 600 دولار، والحد الأدنى للأجور 300 دولار.

وجاء الإضراب مع بدء نحو مليون ونصف طالب عامهم الدراسي الجديد في نحو أربعة آلاف مدرسة حكومية.

ويشهد الأردن أزمة اقتصادية متفاقمة في ظل دين عام ناهز 40 مليار دولار، حيث رفعت الحكومة مطلع العام الماضي أسعار الخبز وفرضت ضرائب جديدة على العديد من السلع والمواد التي تخضع بشكل عام لضريبة مبيعات قيمتها 16 بالمائة، كما رفعت ضريبة الدخل وفرضت رسوما جمركية جديدة وضرائب أخرى.

وتفيد الأرقام أن معدل الفقر ارتفع العام الماضي إلى أكثر من 15 بالمائة، ونسبة البطالة إلى أكثر من 19 بالمائة في بلد يبلغ معدل الأجور الشهرية فيه 600 دولار، والحد الأدنى للأجور 300 دولار.

ويدخل إضراب المعلمين السبت أسبوعه الخامس، بعدما رفضوا قرارا أصدره القضاء الإداري الأسبوع الماضي، طالب بوجوب إنهاء الإضراب، فيما أقرت الحكومة إجراءات لم تفل رضا المعلمين.

وهتفوا "على صوتك بالميدان، المعلم ما ينهان"، و"على صوتك في عمان، أحنا صمام الأمان". وألقى مشاركون كلمات دعما لمطالب المعلمين بعلاوة الـ50، وإعتذار السلطات عما حصل خلال احتجاجات المعلمين في 5 سبتمبر الماضي وفتح تحقيق بما حصل.

وكانت الأجهزة الأمنية منعت في 5 سبتمبر الماضي حافلات تحمل معلمين من محافظات المملكة من الوصول للمشاركة في احتجاجات ضمت آلاف المعلمين في عمان. وأعلنت نقابة المعلمين عقب ذلك إضرابا عن العمل يتواصل حتى اليوم رغم إجراءات حكومية وقرار قضائي بوقف الإضراب.

وترفض الحكومة الاستجابة لمطالب المعلمين، مؤكدة أن هذه العلاوة ستكلف خزينة الدولة أكثر من 150 مليون دولار حقوق، و"كرامة المعلم كرامة الوطن".

واعتصام المعلمين، الذي يدخل قريبا أسبوعه الخامس، وذلك بعد رفضهم قرار القضاء الإداري المطالب بوقف الاعتصام وكذلك الإجراءات الحكومية التي تخص الرفع في المرتبات.

وتسرب هذا الاحتقان المتواصل في عمان وفق تقارير متطابقة إلى أولياء التلاميذ بعدما نفذ نحو ثلاثة آلاف، الخميس، في عمان، دعما لمطالب المعلمين الذين ينفذون إضرابا عن العمل منذ نحو شهر مطالبين بزيادة علاوة الراتب.

ونفذ هؤلاء اعتصامهم أمام مبنى النقابات المهنية في منطقة شمساني وسط انتشار أمني كثيف. وحصل مشاركون لافتات كتب عليها "مطالب المعلمين ليست للرفاهية، وإنما هي حقوق"، و"كرامة المعلم كرامة الوطن".

وقال نديم علي باب مقر النقابة "إن لم تتحقق مطالبنا تكون الحكومة قد قررت إضرابا جديدا صباح الأحد".

ويسأله عن قرار المحكمة الإدارية المتعلقة بوقف الإضراب، بين نديم أن "موضوع المحكمة انتهى منتهيا منه"، في إشارة إلى قيامهم بالإجراءات اللازمة بشأنه، دون أن يذكر المزيد من التفاصيل. ويتواصل الجدل في الأردن بشأن قضية

عمان - مهلت نقابة المعلمين الأردنيين حكومة بلادها حتى مساء السبت؛ لتحقيق مطالبها، المتطلبة بالعلاوة المالية المستحقة، وتقديم الاعتذار عما تعرض له المعلمون في احتجاجات الخامس من سبتمبر الماضي.

وقرأ المتحدث باسم المعلمين نور الدين نديم قرار مجلس النقابة عقب اجتماع لهم بعمان، ناقشوا فيه تداعيات الأزمة. وقال نديم علي باب مقر النقابة "إن لم تتحقق مطالبنا تكون الحكومة قد قررت إضرابا جديدا صباح الأحد".

ويسأله عن قرار المحكمة الإدارية المتعلقة بوقف الإضراب، بين نديم أن "موضوع المحكمة انتهى منتهيا منه"، في إشارة إلى قيامهم بالإجراءات اللازمة بشأنه، دون أن يذكر المزيد من التفاصيل. ويتواصل الجدل في الأردن بشأن قضية

عمان - مهلت نقابة المعلمين الأردنيين حكومة بلادها حتى مساء السبت؛ لتحقيق مطالبها، المتطلبة بالعلاوة المالية المستحقة، وتقديم الاعتذار عما تعرض له المعلمون في احتجاجات الخامس من سبتمبر الماضي.

وقرأ المتحدث باسم المعلمين نور الدين نديم قرار مجلس النقابة عقب اجتماع لهم بعمان، ناقشوا فيه تداعيات الأزمة. وقال نديم علي باب مقر النقابة "إن لم تتحقق مطالبنا تكون الحكومة قد قررت إضرابا جديدا صباح الأحد".

ويسأله عن قرار المحكمة الإدارية المتعلقة بوقف الإضراب، بين نديم أن "موضوع المحكمة انتهى منتهيا منه"، في إشارة إلى قيامهم بالإجراءات اللازمة بشأنه، دون أن يذكر المزيد من التفاصيل. ويتواصل الجدل في الأردن بشأن قضية

عمان - مهلت نقابة المعلمين الأردنيين حكومة بلادها حتى مساء السبت؛ لتحقيق مطالبها، المتطلبة بالعلاوة المالية المستحقة، وتقديم الاعتذار عما تعرض له المعلمون في احتجاجات الخامس من سبتمبر الماضي.